الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اجتماع فريق الخبراء

جودة المؤسسات والتحول الهيكلي:
الانحرافات في مجال تخصيص الموارد في شمال أفريقيا

الرباط، 26–27 أيلول/سبتمبر 2018

مذكـرة

أولاً – مقدمة

اعتُمدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أيلول/سبتمبر 2015 وهي عبارة عن خريطة طريق لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة الطموحة لعام 2030. وتتألف الخطة من 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة التي تشمل التحديات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمثل التحول الهيكلي لاقتصادات شمال أفريقيا شرط أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الواقع، تظهر الأدلة أن تطوير أنشطة اقتصادية جديدة، مع التحسن المستمر في التكنولوجيا، أمر بالغ الأهمية لتحقيق نمط مطرد من النمو، وقد تبين أن هذا النمو أمراً بالغ الأهمية للتخفيف من حدة الفقر.

ويكمن جوهر التحول الهيكلي في عملية إعادة تخصيص رأس المال والأيدي العاملة من الشركات الاقتصادية الأقل إنتاجية إلى تلك ذات الانتاجية المرتفعة. وقد أشارت تقديرات بعض الدراسات إلى أن زيادة الكفاءة في توزيع عوامل الإنتاج يمكن أن ترفع إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج بنسبة تتراوح بين 30 في المائة و60 في المائة في بعض البلدان الناشئة (مثل الصين والهند). وتضطلع المؤسسات، بمفهومها الواسع، بأهمية بالغة في دعم هذه العملية أو عرقلتها. ومع ذلك، فانه لا يزال يتعين القيام بالمزيد من البحث للتوصل إلى فهم أفضل للآليات التي تقف خلف تأثير المؤسسات على التحول الهيكلي للاقتصادات في شمال أفريقيا.

ثانياً – الأساس المنطقي والمسوغات

لا يزال التحول الهيكلي لاقتصادات شمال أفريقيا بطيئاً جداً. وفي بعض البلدان، مثل الجزائر وموريتانيا والسودان، يظل النمو معتمداً على عدد قليل من القطاعات الرئيسية، لاسيما الزراعة والتعدين. وعلى الرغم من أن بلداناً أخرى تعيش تجربة التنمية الصناعية، مثل مصر والمغرب وتونس، إلا أنها لاتزال بدورها تعاني من ''شَرَك'' تموقعها في مرتبة البلدان ''متوسطة الدخل'' في المراحل الأولى من سلسلة القيمة العالمية.

ويتركز النمو الاقتصادي، في المراحل الأولى من التنمية في عدد محدود من القطاعات المنخفضة الإنتاجية، مع محدودية التطور التكنولوجي. أما في المراحل اللاحقة من التنمية، فإن النمو يتطلب اعتماد تكنولوجيات أكثر تعقيدا بالإضافة إلى اكتساب مهارات جديدة. ولتحقيق ذلك ينبغي تمويل الأنشطة الجديدة، ومن ثم زيادة كفاءة

النظام المالي، واستحداث إطار تنظيمي جديد، وهياكل أساسية، وتشريعات جديدة، من بين عناصر أخرى. ويتطلب النمو كذلك إعادة توزيع الأيدي العاملة ورأس المال (مما قد يعني على سبيل المثال عدم اكتمال المسائل المتعلقة بالعقود)[1]. يعني ذلك أنه ينبغي أن تسن العديد من السياسات والإصلاحات المؤسسية لدعم عملية النمو هذه.

بما أن التحول الهيكلي يسير جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية، ومع ظهور التكنولوجيات الأكثر تعقيداً والقطاعات الجديدة، فإن نوعية المؤسسات قد أصبحت أكثر أهمية. ومع ذلك، فإن الأعمال التي أنجزت فيما يخص المؤسسات والتحول الهيكلي محدودة، وهناك فجوة بين المعرفة الأكاديمية والممارسة. ولا يوجد إطار شامل لتحليل كل من عملية التحول الهيكلي والعقبات المؤسسية التي تقف حجر عثرة في طريقها. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أنه من المعروف أن الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية أمر ضروري لتعزيز النمو، فإن هناك نقصاً في فهم التسلسل المناسب للإصلاحات فهماً شاملاً. فقد أجريت بعض البحوث مؤخراً لفهم الصلة بين الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية، غير أنها لا تزال محدودة للغاية.[2]

ويمثل اجتماع فريق الخبراء جزءاً من المشروع البحثي الذي أطلقه مكتب شمال أفريقيا دون الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا للمساهمة في سد الفجوة بين المعرفة الأكاديمية والممارسة لتحليل عملية التحول الهيكلي والحواجز المؤسسية التي تعيق طريقه. وسيركز على عملية نمو الإنتاجية من خلال إعادة تخصيص عوامل الإنتاج من الأنشطة الاقتصادية الأقل إنتاجية إلى تلك الأكثرها انتاجية. والغرض من ذلك هو وضع إطار لفهم أثر إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج وتقييم ما يسببه ذلك من انحرافات تعيق التخصيص الفعال للموارد وتحديد أثر المؤسسات على تخصيص الموارد وقياسه خلال التحول الهيكلي لاقتصادات شمال أفريقيا.

ثالثاً – تحقيق الأهداف

الهدف الرئيسي لاجتماع فريق الخبراء هو عرض النتائج الأولية للدراسة التي أجراها المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا ومناقشتها وإثرائها من أجل تقييم أثر المؤسسات على عملية التحول الاقتصادي.

واستنادا إلى نتائج الدراسة ومساهمات الخبراء، من المتوقع أن يحقق اجتماع فريق الخبراء النتائج التالية:

(أ) التوصل إلى فهم أفضل ومزيد من الوعي بشأن الصلة القائمة بين المؤسسات وعملية التحول الهيكلي في شمال أفريقيا (أي قنوات التفاعل)؛

(ب) مناقشة الأساليب والبيانات اللازمة لتقييم الآثار المحتملة لزيادة إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج الناجمة عن زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد؛

(ج) عرض ومناقشة إطار متماسك من أجل تحديد الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتخصيص الموارد بمزيد من الكفاءة.

---

(1) انظر، على سبيل المثال، ريكاردو جي كابييرو ومحمد حمور:
"The macroeconomics of specificity", *Journal of Political Economy*, vol. 106, No. 4 (August 1998).

(2) انظر، على سبيل المثال:
Paola Giuliano and others, *Democracy and Reforms: Evidence from a New Dataset* (National Bureau of Economic Research, 2012), or Francesco Giavazzi and Guido Tabellini. "Economic and political liberalizations," *Journal of Monetary Economics*, vol. 52 (2005).

رابعاً – المشاركون

سيشارك في اجتماع فريق الخبراء باحثون وخبراء من الدول الأعضاء وممثلون عن المؤسسات الدولية العاملة في مجالات الحوكمة والسياسات العامة التي تستهدف الشركات.

خامساً – معلومات مفصلة عن اجتماع فريق الخبراء

سيعقد اجتماع فريق الخبراء يومي 26 و27 أيلول/سبتمبر، وسينظم حول ثلاث جلسات على الشكل التالي:

الجلسة الأولى: التحول الهيكلي: قياس الحقائق الخاصة بشمال أفريقيا

ستقدم هذه الجلسة التمهيدية الوقائعَ البارزة بشأن التحول الهيكلي لاقتصادات شمال أفريقيا. وسوف تتألف من عرض عن المؤشرات الرئيسية لتقييم التحول الهيكلي وأمثلة قطرية مفصلة لأنماط التحول الهيكلي.

ومن المتوقع أن تخرج هذه الدورة بفهم مشترك لعملية التحول الهيكلي وأن تتيح منظوراً عالمياً للتحول الهيكلي بالنسبة لشمال أفريقيا.

الجلسة الثانية: المؤسسات وتأثيرها على التحول الهيكلي

ستشكل هذه الجلسة فرصة لمناقشة الدراسة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن نوعية المؤسسات والتحول الهيكلي.

ومن المتوقع أن تخرج هذه الجلسة بما يلي: (أ) فهم التأثير المعروف للمؤسسات على التحول الهيكلي، لاسيما فيما يخص الانحرافات؛ (ب) تقييم محتمل لبعض البلدان لتخصيص مواردها بشكل سيئ؛ (ج) تقييم عالمي للاحتياجات من البيانات بالنسبة للنظم الإحصائية الوطنية للتصدي بشكل أفضل للتخصيص السيئ للموارد وأثره على إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج.

الجلسة الثالثة: معالجة الانحرافات والتخصيص السيئ للموارد في شمال أفريقيا

استنادا للدروس المستفادة من الجلستين السابقتين، ستضع الجلسة الثالثة الأساس لتحديد الإصلاحات المؤسسية اللازمة لصالح زيادة الكفاءة في توزيع عوامل الإنتاج في اقتصادات شمال أفريقيا. وستُعْرَض إمكانية تمديد الدراسة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتتمكن من تحديد الإصلاحات اللازمة وتقييم أثرها المحتمل على نحو أكثر دقة.

ومن المتوقع أن تؤدي هذه الجلسة إلى تحديد نهج كفيل بمعالجة التخصيص السيئ للموارد من منظور السياسة العامة، وكذلك تحديد البيانات/المعلومات اللازمة لإجراء تقييم أفضل لأثر المؤسسات على التحول الهيكلي ونوعية تلك المؤسسات وطريق المضي قدماً استناداً إلى الدراسة التي اجرتها اللجنة.

سادساً – النتائج المتوقعة

سيكون من النتائج المتوقعة لاجتماع فريق الخبراء زيادة الوعي وتعميق المعرفة لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتعلق بالأمور التالية: (أ) أهمية المؤسسات في عملية التحول الهيكلي لاقتصادات شمال أفريقيا؛ (ب) دور التخصيص السيئ للموارد في فهم الإنتاجية لدى اقتصادات شمال أفريقيا؛ (ج) الحاجة إلى سد الثغرات في البيانات لتحسين تقييم أثر المؤسسات على تخصيص عوامل الإنتاج في كافة الشركات والقطاعات. وبالإضافة إلى ذلك، سيخرج الاجتماع بتوصيات في مجال السياسة العامة من أجل زيادة الكفاءة في توزيع عوامل الإنتاج.

سابعاً – النواتج

عقب اجتماع فريق الخبراء، سيخرج الاجتماع بالنواتج التالية التي سيجري تعميمها:

(أ) التقرير النهائي لدراسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

(ب) تقرير الاجتماع، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات؛

(ج) ورقة عن السياسة العامة؛

(د) موجز للسياسات؛

(هـ) مناقشة إلكترونية مكرسة لمتابعة المشاركين للموضوع بغية التوصل إلى عرض توليفي.

ثامناً – الوثائق ولغات العمل

سيزوَّد المشاركون بوثيقة العمل وبرنامج اجتماع فريق الخبراء في الوقت المناسب. وستكون لغات العمل هي الإنكليزية والعربية والفرنسية، وستتاح خدمات الترجمة الشفوية المتزامنة بهذه اللغات.

تاسعاً– تاريخ الاجتماع ومكان انعقاده وطلب المشاركة فيه

سيعقد الاجتماع في الرباط يومي 26 و27 أيلول/سبتمبر 2018.

عاشراً– جهات الاتصال:

التنسيق: السيد الزبير بن حموش

خبير في الاقتصاد بالمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا

البريد الإلكتروني: benhamouche@un.org

إدارة المعارف: السيد سالم الصبار

البريد الإلكتروني:sebbar@un.org

الاتصال: السيدة هدى فيلالي أنصاري

البريد الإلكتروني: filali-ansary@un.org

التوثيق: السيد محمد مصدق

البريد الإلكتروني: mosseddek.uneca@un.org

الأمانة: السيدة نعيمة صحراوي

البريد الإلكتروني: sahraoui.uneca@un.org

الهاتف: 13 56 71 537 (0) (212)+ / 29 78 71 537 (0) (212)+